الأمم المتحدة
A/79/440/Add.1
الجمعية العامة
Distr.: General
10 December 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 21 (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضـــاعا خاصـــة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة ستيفاني **روميرو فيغا** (أوروغواي)

أولا - مقدمة

1 - أجرت اللجنة الثانية مناقشـــة عامة بشـــأن البند 21 من جدول الأعمال (انظر A/79/440، الفقرة 2). ويرد سردٌ لوقائع نظر اللجنة في البند الفرعي في المحاضر الموجزة ذات الصلة[1].

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/79/L.37 و A/C.2/79/L.37/Rev.1

2 - في الجلسـة الحادية والعشـرين المعقودة في 13 تشـرين الثاني/نوفمبر 2024، عرض ممثل أوغندا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، وأيضا مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة دإط-23/10 المؤرخ 10 أيار/مايو 2024) مشروع قرار بعنوان "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا" (A/C.2/79/L.37).

3 - وفي الجلسـة الثالثة والعشـرين المعقودة في 25 تشـرين الثاني/نوفمبر 2024، كان معروضـا على اللجنـة مشـــروع قرار منقح بعنوان "متـابعـة مؤتمر الأمم المتحـدة الخـامس المعني بـأقـل البلـدان نموا" (A/C.2/79/L.37/Rev.1)، قدمه مقدمو مشـروع القرار A/C.2/79/L.37. وفي وقت لاحق، انضـم إلى

* يصـــدر تقرير اللجنـة بشـــأن هـذا البنـد في ثلاثـة أجزاء، تحـت الرموز التـاليـة: A/79/440 و A/79/440/Add.1 و A/79/440/Add.2.

(1) انظر A/C.2/79/SR.20 و A/C.2/79/SR.21 و A/C.2/79/SR.23.

الرجاء إعادة استعمال الورق

مقدمي مشـــروع القرار كل من إســـبانيا، وألمانيا، وأيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، وتركيا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، وكازاخستان، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، وهولندا (مملكة –).

4 – وفي الجلسة نفسها، تلت أمينة اللجنة بيانا عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/79/L.37/Rev.1.

5 – وفي الجلسة نفسها أيضًا، انضمت ألبانيا، وبلغاريا، وتوفالو، والجبل الأسود، والنمسا إلى مقدمي مشروع القرار.

6 – وفي الجلسة الثالثة والعشرين أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/79/L.37/Rev.1 (انظر الفقرة 8).

7 – وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان بعد اعتماد مشروع القرار كل من ممثلة الاتحاد الأوروبي وممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

8 - توصي اللجنةُ الثانية الجمعيةَ العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا[1]، وإعلان الدوحة السياسي، الذي اعتُمد خلال الجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا المعقود في الدوحة في الفترة من 5 إلى 9 آذار/مارس 2023[2]، والذي التزم فيه رؤساء الدول والحكومات وممثلو الدول التزاما قويا بتنفيذ برنامج عمل الدوحة طوال العقد المقبل، بما في ذلك مجالاته الستة ذات الأولوية،

وإذ تؤكد من جديد أن برنامج عمل الدوحة هو جيل جديد من الالتزامات المتجددة والمعزَّزة من جانب أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية يرتكز على الأهداف الرئيسية المتمثلة في تحقيق تعافٍ سريع ومستدام وشامل للجميع من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وبناء القدرة على مواجهة الصدمات في المستقبل، والقضاء على الفقر المدقع، وتعزيز أسواق العمل عن طريق تشجيع الانتقال من العمالة غير الرسمية إلى العمالة الرسمية، وتمكين البلدان من الخروج من فئة أقل البلدان نموا، وتيسير إمكانية الحصول على التمويل المستدام والابتكاري، ومعالجة أوجه عدم المساواة، داخل البلدان وفيما بينها، وتسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتعميم ريادة الأعمال القائمة على التكنولوجيا، وإحداث التحول الهيكلي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال شراكةٍ عالمية منشَّطة من أجل التنمية المستدامة على أساس أشكال معزَّزة ومتنوعة من الدعم المقدَّم لأقل البلدان نموا في إقامة أوسع تحالف ممكن من الشراكات المتعددة الجهات صاحبة المصلحة،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن برنامج عمل الدوحة يقوم على ستة مجالات تركيز رئيسية للعمل وعلى الالتزامات والغايات الواردة ضمنه وهي:

(أ) الاستثمار في الموارد البشرية في أقل البلدان نموا: القضاء على الفقر وبناء القدرات كي لا يُترك أحد خلف الركب،

(ب) تسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار لمواجهة مواطن الضعف المتعددة الأبعاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

(ج) دعم التحول الهيكلي بوصفه محركا لتحقيق الازدهار،

(د) تعزيز مشاركة أقل البلدان نموا في التجارة الدولية والتكامل الإقليمي،

---

* باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، وأيضا مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة دإط-23/10 المؤرخ 10 أيار/مايو 2024.

(1) القرار 258/76، المرفق.

(2) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، نيويورك، 17 آذار/مارس 2022، والدوحة، 5-9 آذار/مارس 2023 (A/CONF.219/2023/3)، الفصل الأول، القرار 2.

(هـ) مواجهة تغير المناخ، والتدهور البيئي، والتعافي من جائحة كوفيد-19 وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية من أجل تحقيق تنمية مستدامة واعية بالمخاطر،

(و) تعبئة التضامن الدولي وتنشيط الشراكات العالمية والأدوات والآليات المبتكرة: مسيرة نحو رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا على نحو مستدام،

وإذ تؤكد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك الاحترام الكامل للقانون الدولي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[3]، والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وإذ تشدد على أهمية تمتع الناس كافة بالحريات الأساسية،

وإذ تؤكد من جديد خطة التنمية المستدامة لعام 2030[4]، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[5]، واتفاق باريس[6]، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030[7]، والخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها في كيتو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)[8]،

وإذ تؤكد أوجه التآزر بين تنفيذ خطة عام 2030؛ وخطة عمل أديس أبابا؛ واتفاق باريس، وإذ تلاحظ بقلق الاستنتاجات الواردة في التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن آثار احترار عالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، والمسارات ذات الصلة للانبعاثات العالمية لغاز الدفيئة، في سياق تعزيز التصدي العالمي لخطر تغير المناخ، والتنمية المستدامة، والجهود المبذولة للقضاء على الفقر، وإذ ترحب بانعقاد الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باكو، في الفترة من 11 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2024،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية

(3) القرار 217 ألف (د-3).

(4) القرار 1/70.

(5) القرار 313/69، المرفق.

(6) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(7) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(8) القرار 256/71، المرفق.

المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تسلّم بأن جائحة كوفيد-19 وعواقبها، وما يخلفه تغير المناخ من آثار ضارة، وفقدان التنوع البيولوجي، والتصحر، والتلوث ومظاهر التدهور البيئي الأخرى، واحتدام التوترات الجيوسياسية والنزاعات وآثارها الواسعة على الناس والكوكب وعلى استتباب الرخاء والسلام، هي أمور لها وقع على الوضع المتعلق بالأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والفقر المدقع وعدم المساواة، والتجارة العالمية، واستقرار الأسواق، وهذا ما يعرض للخطر الشديد إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030،

وإذ تشير إلى قرارها 233/78 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2023،

وإذ ترحب بالوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عُقد في سانت جونز في الفترة من 27 إلى 30 أيار/مايو 2024، وهي الوثيقة المتمثلة في خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود[9]،

وإذ ترحب بانعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في 22 و 23 أيلول/سبتمبر 2024 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، حيث اتُّخذ القرار 1/79 المعنون "ميثاق المستقبل" مع مرفقيه،

وإذ تتطلع إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية وإلى اعتماد برنامج العمل الجديد للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034،

وإذ تتطلع أيضا إلى انعقاد مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية في قطر في الفترة من 4 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2025،

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 18/2024 المؤرخ 23 تموز/يوليه 2024 المتعلق ببرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2022-2031،

وإذ تشير أيضا إلى قراري الجمعية العامة 209/59 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 221/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 بشأن الانتقال السلس للبلدان التي يُرفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا،

وإذ تشير كذلك إلى قرارات الجمعية العامة 270/74 المؤرخ 2 نيسان/أبريل 2020 بشأن التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) و 274/74 المؤرخ 20 نيسان/أبريل 2020 بشأن التعاون الدولي من أجل ضمان الحصول على الصعيد العالمي على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية اللازمة لمكافحة كوفيد-19 و 175/76 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2021 بشأن ضمان حصول جميع بلدان العالم على اللقاحات على نحو منصف وبتكلفة ميسورة وفي الوقت المناسب في إطار التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 233/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وقرارها 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة

(9) القرار 317/78، المرفق.

الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وإذ تشدد على أهمية تنفيذها بالكامل وفي حينها،

وإذ تسلّم بالتحديات الخاصة التي تواجه جميع البلدان النامية في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما أقل البلدان نموا،

وإذ تحيط علما بالمنشور المعنون *تقرير أقل البلدان نموا لعام 2024* الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

وإذ تسلّم بما للتحويلات المالية للعمال المهاجرين من دور إيجابي ومساهمات في أقل البلدان نموا، وإذ تلاحظ مع التقدير أن تلك التحويلات الموجهة إلى هذه البلدان ما فتئت تنمو، إذ بلغت 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، وإذ تسلم كذلك بأن تكاليف التحويلات المالية لا تزال أعلى بكثير من الغاية المحددة في أهداف التنمية المستدامة، ألا وهي 3 في المائة من المبلغ المحوَّل، انسجاماً مع الغاية 10-ج من خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا، حيث يبلغ متوسط تكلفة معاملات التحويلات المالية على الصعيد العالمي 6,3 في المائة، وهو ما يؤكد أن تشجيع التحويلات المالية الأكثر سرعة وأماناً والأقل كلفة وخفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، بوسائل منها اعتماد حلول رقمية وتعزيز الشمول الرقمي والمالي، وتسريع سبل حصول المهاجرين على حسابات المعاملات، سيعودان بآثار محمودة على ملايين الأفراد الذين يعتمدون بشدة على هذه التحويلات،

وإذ تلاحظ أهمية عمل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا في مساعدة أقل البلدان نموا على تقييم ثغراتها التكنولوجية واحتياجاتها في مجال بناء القدرات وتحديد المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى الدعم؛ وفي تعزيز الربط الشبكي فيما بين الباحثين ومؤسسات البحوث ومراكز الامتياز، ومساعدة هذه البلدان على الحصول على التكنولوجيات الحيوية واستخدامها بشروط متفق عليها بصورة متبادلة، والجمع بين المبادرات الثنائية والدعم المقدم من المؤسسات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص، وتنفيذ المشاريع التي تسهم في استخدام العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نموا؛ وإذ تشير بتقدير إلى المساهمات التي قدمتها بنغلاديش وتركيا وغينيا والنرويج والهند، فضلا عن التعهدات التي قطعها السودان،

وإذ ترحب بانعقاد المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية في دبي بالإمارات العربية المتحدة في الفترة من 26 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس 2024 وباعتماد إعلانه الوزاري، وإذ تشير إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي انعقدت في بربادوس في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021 واعتُمد فيها عهد بريدجتاون[(10)]،

وإذ تتطلع إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، الذي ستتشارك في استضافته فرنسا وكوستاريكا، في نيس، فرنسا، في الفترة من 9 إلى 13 حزيران/يونيه 2025،

(10) TD/541/Add.2.

وإذ تتطلع أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2026، الذي ستشترك في استضافته الإمارات العربية المتحدة والسنغال، والذي سيُعقد في الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 2 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2026،

وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري لأقل البلدان نموا لعام 2024،

وإذ ترحب بانعقاد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر بدعوة من رئيس الجمعية العامة والاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات في 26 أيلول/سبتمبر 2024 واعتماد الإعلان السياسي المتعلق بمقاومة مضادات الميكروبات[11]،

1 - ***تحيط علما*** بتقارير الأمين العام عن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا[12]، وعن نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة المخاطر في أقل البلدان نموا[13]، وعن المركز الدولي لدعم الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا[14]، وعن تنفيذ تدابير الانتقال السلس وفعاليتها وقيمتها المضافة ودعم الرفع من قائمة أقل البلدان نموا[15]، وعن انعدام الأمن الغذائي في أقل البلدان نموا: طرائق عمل آلية تخزين الأغذية في أقل البلدان نموا واختصاصاتها وإدارتها وهياكل دعمها[16]، وعن أعمال مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا[17]؛

2 - ***تهيب*** بأقل البلدان نموا أن تعمد، بدعم من شركائها في التنمية، إلى اتخاذ إجراءات لتنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا، بسبل منها وضعُ استراتيجية تنفيذ وطنية طموحة فيما يتعلق ببرنامج العمل، وإدماجُ أحكامه في سياساتها الوطنية وأطرها الإنمائية، وإجراء استعراضات منتظمة بمشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين؛

3 - ***تهيب أيضا*** بأقل البلدان نموا أن تعمل، بالتعاون مع شركائها في التنمية، على توسيع نطاق آليات الاستعراض القُطرية القائمة ونشر التقارير، بما فيها تلك المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والمساهمات المحددة وطنيا، وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والآليات الاستشارية القائمة، لكي تغطي استعراضَ برنامج عمل الدوحة، وعلى التوسّع في تلك الآليات لكي تشمل جميع أقل البلدان نموا؛

4 - ***تهيب*** بالشركاء في التنمية وبسائر الجهات الفاعلة المعنية أن ينفّذوا برنامج عمل الدوحة بإدماجه في الأُطُر والبرامج والأنشطة الوطنية لسياسات التعاون الخاصة بكل منهم، حسب الاقتضاء، من أجل كفالة دعم أقل البلدان نموا على نحو معزَّز محدَّد الأهداف يمكن التنبؤ به، كما هو مبيَّن

(11) القرار 2/79، المرفق.

(12) A/79/75-E/2024/8.

(13) A/79/288.

(14) A/79/505.

(15) A/79/504.

(16) A/79/540.

(17) A/79/239.

في برنامج العمل، وكفالة الوفاء بالتزاماتهم، وأن ينظروا في اتخاذ تدابير ملائمة للتغلب على أوجه النقص أو القصور، إن وُجدت؛

5 - ***تدعو*** منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بما فيها مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، وكذلك منظمة التجارة العالمية، إلى المساهمة في تنفيذ برنامج عمل الدوحة وإدماجه في برامج عملها، حسب الاقتضاء ووفقا لولاياتها ذات الصلة، وتدعو تلك المنظمات إلى المشاركة الكاملة في الاستعراضات المجراة لبرنامج العمل على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

6 - ***ترحب*** بالعمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات لصالح أقل البلدان نموا بقيادة مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتلاحظ الخطوات التي اتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج دعما لتنسيق ومتابعة تنفيذ برنامج عمل الدوحة على نطاق المنظومة، وتكرر دعوتها الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى إدراج تنفيذ برنامج العمل في جدول أعمال المجلس؛

7 - ***تشير*** إلى الالتزام القوي لرؤساء الدول والحكومات وممثلي الدول بالمضي قدما في تحقيق المنجزات المستهدفة الملموسة لبرنامج عمل الدوحة فيما يتعلق باستكشاف جدوى وفعالية إنشاء نظام للتخزين ووضع طرائق إدارية لهذا النظام أو اعتماد وسائل بديلة، مثل التحويلات النقدية، مع مراعاة الآثار والمخاطر الاقتصادية المحتملة، وإنشاء جامعة افتراضية أو منصات مكافئة أخرى، ومركز دولي لدعم الاستثمار، ومرفق لدعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا، وتدابير شاملة للتخفيف من حدة الأزمات المتعددة الأخطار، وبناء القدرة على الصمود لأقل البلدان نموا، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم مزيدا من التفاصيل عن هذه المنجزات المستهدفة وتدعو الشركاء في التنمية وغيرهم من أصحاب المصلحة إلى أن يقدموا دعما كاملا لهذه العمليات؛

8 - ***تقرر*** إدراج برنامج عمل الدوحة ضمن استعراضها لتنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك استعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

9 - ***تلاحظ مع القلق*** التقديرات التي تشير إلى أن الكثير من فقراء العالم سيعيشون بحلول عام 2030 في أقل البلدان نموا، مما يدل على أن تنفيذ خطة عام 2030 لا يسير في مساره الصحيح، وتشدّد على ضرورة تقديم الدعم العالمي المعزّز لأقل البلدان نموا من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب، وتسلّم كذلك بأهمية تعزيز الحكم الرشيد على جميع المستويات من خلال تمتين العمليات الديمقراطية والمؤسسات وسيادة القانون، وزيادة الكفاءة والاتساق والشفافية والمشاركة، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وتقليص مظاهر التفاوت، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والحد من الفساد، وتعزيز قدرة حكومات أقل البلدان نموا على القيام بدور فعال في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية؛

10 - ***تعرب عن بالغ القلق*** إزاء الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19 على أقل البلدان نموا، وتحيط علما بالبيان المؤرخ 28 نيسان/أبريل 2020 الصادر عن مجموعة أقل البلدان نموا بشأن كوفيد-

19[18] وتلتزم بدعم تنفيذه على النحو المناسب، وتدعو الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية وغيرهم من أصحاب المصلحة إلى دعم أقل البلدان نموا في جهود التعافي التي تبذلها وفي تنفيذها المتواصل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مما يزيد من تأكيد ضرورة تعزيز التعاون والشراكة على الصعد كافة من أجل الإسراع بتنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك بلوغ الغايات المحددة ذات الصلة بأقل البلدان نموا، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية التي هي جزء صميم من خطة عام 2030؛

11 - ***تعرب عن قلقها*** من أن العالم يوجد حاليا في بيئة مليئة بالتحديات تبدو فيها آفاق التنمية المستدامة العالمية أبعد فأبعد؛ وتشدد على أن أهداف التنمية المستدامة تواجه، في منتصف الجدول الزمني للتنفيذ، تحديات كبيرة، حيث لا يتجاوز ما يوجد على المسار الصحيح منها حوالي 12 في المائة والباقي إما خارج المسار الصحيح أو تراجع إلى ما دون خط الأساس لعام 2015، وأنه في ظل الاتجاهات الحالية، سيظل 575 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع في عام 2030؛ وتعرب عن قلقها كذلك لأن الضغط المتزايد على الغذاء والطاقة والتمويل، وارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، والأوضاع المالية المشدَّدة، وارتفاع المديونية، واضطراب سلاسل الإمداد، والتوترات والنزاعات الجيوسياسية، إلى جانب الآثار السلبية لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والفجوات الرقمية، أدت إلى تفاقم التحديات التي تواجه العديد من البلدان، بالإضافة إلى تلك المرتبطة بالتعافي من جائحة كوفيد-19، وتزايد الجوع، وسوء التغذية بجميع أشكاله والفقر وعدم المساواة؛ ولأن تحليلا لأحدث البيانات يكشف أن أقل البلدان نموا ليست على المسار الصحيح نحو تحقيق غايات برنامج عمل الدوحة وأهداف التنمية المستدامة؛

12 - ***ترحب*** بالإعلان السياسي الذي اعتمده المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد تحت رعاية الجمعية العامة (مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة) بنيويورك في 18 و 19 أيلول/سبتمبر 2023[19]، وتحث على اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لضمان تنفيذه بالكامل؛

13 - ***ترحب*** بجهود الأمين العام الرامية إلى سد الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة من خلال خطة تحفيز لأهداف التنمية المستدامة؛ وتعيد تأكيد الالتزام بالدفع قدما باقتراح الأمين العام، في الوقت المناسب من خلال إجراء مناقشات في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل والمؤسسات ذات الصلة، للتصدي لتكلفة الديون المرتفعة والمخاطر المتزايدة للمديونية الحرجة، وتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية، وتوسيع نطاق تمويل التنمية الميسور التكلفة والطويل الأجل بشكل مكثف، وتوسيع نطاق تمويل الطوارئ لأجل البلدان المحتاجة؛

14 - ***تتطلع*** إلى المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الذي سيعقد في إسبانيا في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2025، وتدعو إلى تقديم الدعم لتمكين أقل البلدان نمواً من المشاركة الكاملة والفعالة في المؤتمر وللتصدي لما تواجهه تلك البلدان من تحديات وتلبية احتياجاتها المحددة كيلا يترك أحد خلف الركب؛

(18) انظر A/74/843، المرفق.

(19) القرار 1/78، المرفق.

15 - ***تؤكد من جديد*** أن أقل البلدان نمواً، باعتبارها أشد مجموعات البلدان ضعفاً، تحتاج إلى دعم عالمي معزَّز للتغلب على التحديات الهيكلية، وكذلك على الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ التي شهدتها في الآونة الأخيرة والأوضاع المتردية فيما يتعلق بالأمن الغذائي والافتقار إلى إمكانية الحصول على التمويل والاستفادة من مصادر الطاقة وتزايد انتشار الفقر، وهي التحديات التي تواجهها في تنفيذ خطة عام 2030، وتهيب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية للدعم المقدَّم من جميع المصادر من أجل تيسير التعافي وإعادة البناء بشكل مطرد والتنفيذ المنسّق والمتابعة والرصد المتسقين لبرنامج عمل الدوحة وخطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا في أقل البلدان نمواً وأن يعزّز هذا الدعم؛

16 - ***تسلّم*** بأن العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، تواجه تكاليف اقتراض أعلى بكثير في تمويلها لجهود التعافي من جائحة كوفيد-19، وهذا يؤدي إلى اتساع نطاق الفجوة التمويلية التي يمكن أن تقوض تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

17 - ***تسلّم أيضا*** بأن تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة يتوقفان على توافر موارد محلية من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، ورفد تلك الموارد، حسب الاقتضاء، بالمساعدة الدولية والاستثمار المباشر الأجنبي؛ وأن خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا تقران بالأهمية المركزية لتعبئة الموارد المحلية التي يؤكدها مبدأ المسؤولية الوطنية؛

18 - ***ترحب*** بالتزام الشركاء في التنمية بكفالة الوفاء كل من جهته بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية تجاه أقل البلدان نموا، وكفالة اتساق المعونة مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا وزيادة اتساق المعونة مع النظم والإجراءات الوطنية لأقل البلدان نموا، وترحب أيضا بقرار الاتحاد الأوروبي الذي يؤكد فيه من جديد التزامه الجماعي بتحقيق هدف تخصيص 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية في غضون الإطار الزمني لخطة عام 2030 وبالوصول إلى تخصيص نسبة 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا ضمن الإطار الزمني لخطة عام 2030، وتشجع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدف يتمثل في تخصيص ما لا يقل عن 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، ويشجعها أولئك الذين يخصصون ما لا يقل عن 50 في المائة من مساعداتهم الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، وتهيب بالشركاء في التنمية إلى مواصلة تقديم المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نموا في جهودها من أجل التغلب على الأزمات الجارية؛

19 - ***تشيد*** بما تحقق من تجاوز لمبلغ 100 بليون من دولارات الولايات المتحدة من حقوق السحب الخاصة وترحب بالطموح العالمي لتوجيه 100 بليون دولار من حقوق السحب الخاصة طوعا إلى البلدان النامية وأقل البلدان نموا، وتهيب بالدول الأعضاء ذات المراكز القوية على صعيد المدفوعات الخارجية النظر في توجيه حقوق السحب الخاصة طوعاً إلى البلدان المحتاجة، وبخاصة أقل البلدان نموا، في الوقت المناسب، بما في ذلك من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي، وترحب بتفعيل الصندوق الاستئماني لبناء القدرة على الصمود والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي بوصفه آلية جديدة لتوجيه حقوق السحب الخاصة طوعاً لتوفير تمويل طويل الأجل ميسور التكلفة لأقل البلدان نموا وسائر البلدان الضعيفة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للأطر القانونية الوطنية، وترحب أيضا بتواصل عملية بحث الخيارات القابلة للتطبيق لتوجيه حقوق السحب الخاصة طوعاً عن طريق المصارف

الإنمائية المتعددة الأطراف؛ وتدعو إلى تغيير وجهة حقوق السحب الخاصة طوعا على سبيل الاستعجال نحو أشد البلدان احتياجا، بما في ذلك من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مع احترام الأطر القانونية ذات الصلة والحفاظ على طابع حقوق السحب الخاصة بوصفها أصولا احتياطية؛ واستكشاف سبل من أجل تخصيص حقوق السحب الخاصة في المستقبل لتستفيد منها أكثر البلدان احتياجا؛

20 - ***تلاحظ*** أن توقعات الاقتصاد الكلي العالمي لا تزال غير مؤكدة إلى حد كبير، وقاتمة بوجه خاص بالنسبة للعديد من البلدان النامية، بما فيها عدد كبير من أقل البلدان نموا، التي تواجه أعباء متزايدة لخدمة الديون وقيودا مالية صارمة، وأن هذه الفجوة المالية ستتحول، إذا تركت دون معالجة، إلى فجوة دائمة في مجال التنمية المستدامة؛ وتدعو إلى تحسين آليات الديون الدولية لدعم استعراض الديون، وتعليق سداد الديون، وإعادة هيكلة الديون، حسب الاقتضاء، مع توسيع نطاق الدعم والأهلية ليشمل البلدان الضعيفة المحتاجة؛

21 - ***تدعو*** الدائنين الرسميين إلى أن يتيحوا لأقل البلدان نموا تمويلا طويل الأجل يمكن تحمله من خلال المنح والتمويل الميسر الشروط وأن يطرحوا بأسعار فائدة منخفضة المزيد من القروض ذات سعر الفائدة الثابت، مع التأكيد على أن ذلك جزء من مزيج من نُهُج تمويل تشمل أيضا المنح؛

22 - ***تشدد*** على الطابع المستعجل لتعزيز مطامح العمل المناخي في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس فيما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وتوفير وسائل التنفيذ، وخاصة وسائل التمويل، للبلدان النامية؛ وتحث على تنفيذ القرارات التي اعتمدت في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، التي عقدت في شرم الشيخ، مصر؛ وتشير إلى التزامها بأن تتخذ خطوات ملموسة نحو تفعيل ترتيبات التمويل الجديدة لمواجهة الخسائر والأضرار، بما في ذلك الصندوق، بحلول الدورة الثامنة والعشرين؛ وتلتزم بمواصلة العمل في سبيل تسريع وتيرة إجراءات التصدي لتغير المناخ؛ وتحيط علما في هذا الصدد بالتقييم العالمي الأول لاتفاق باريس الذي أجري في الدورة الثامنة والعشرين، المعقودة في دبي، الإمارات العربية المتحدة؛

23 - ***تلاحظ بقلق*** أن المخصصات الحالية الموجهة للتمويل المناخي المتعلق بإجراءات التكيف لا تزال غير كافية للاستجابة لتفاقم آثار تغير المناخ في البلدان النامية الأطراف، وتسلّم بأهمية كفاية تمويل إجراءات التكيف وإمكانية التنبؤ به، وترحب بأن الأطراف[20] حثت الأطراف من البلدان المتقدمة النمو على التعجيل بزيادة مخصصاتها للتمويل المناخي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل التكيف زيادةً كبيرة، بحيث يمكن تلبية احتياجات الأطراف من البلدان النامية في إطار جهد عالمي، لأغراض منها صياغة وتنفيذ خطط تكيف وطنية وبلاغات متعلقة بالتكيف، وتسلم أيضا بأن الكثير من أقل البلدان نموا يواجه تحديات في الحصول على التمويل العام الدولي مباشرةً بسبب الافتقار إلى القدرات التقنية، وتدعم تقديم المساعدة لأقل البلدان نموا في إعداد مشاريع مقبولة مصرفيا وخلق بيئات مؤاتية، وتشجع على بذل مزيد من الجهود لتعزيز فرص الحصول على التمويل؛

24 - ***تلاحظ بقلق أيضا*** أن 486 مليون شخص في أقل البلدان نموا كانوا محرومين من أي إمكانية للحصول على الكهرباء في عام 2022، ما يمثل زهاء ثلثي مجموع سكان العالم الذين لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على الكهرباء، وتدعو إلى تحرك دولي عاجل لمعالجة أوجه عدم المساواة

(20) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ و/أو اتفاق باريس.

في الحصول على الطاقة المستدامة التي تواجهها أقل البلدان نموا، وتشجع على مضاعفة التمويل العام الدولي وتعبئة الموارد من جميع المصادر لتلبية الحاجة الملحة إلى الاستثمار في توليد الطاقة ونقلها؛

25 - ***تشدد*** على الحاجة إلى تعزيز النظام الشامل القائم للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، والتدابير الشاملة للتخفيف من حدة الأزمات المتعددة الأخطار، وبناء القدرة على الصمود، بما في ذلك وضع استراتيجيات شاملة لتمويل أنشطة الحد من مخاطر الكوارث لمصلحة أقل البلدان نموا، بما يتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 كأداة رئيسية لبناء القدرة على الصمود في مواجهة مختلف أنواع الصدمات والتخفيف من آثارها، والالتزام بالاستفادة المثلى من المبادرات الحالية، وتقديم الدعم لبناء القدرات في مجال تخطيط التكيف وتنفيذه، وتقديم المساعدة التقنية لإنشاء نظم وطنية للمعلومات المتعلقة بالمخاطر تكون جاهزة للعمل دعما لعمليات صنع السياسات، بما في ذلك في قطاع التأمين، وتحيط علما بتقرير الأمين العام عن نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة في أقل البلدان نمواً، وكذلك بالتقرير التقني الشامل المعنون "حالة نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة في أقل البلدان نمواً" الذي أعده مكتب الممثلة السامية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛

26 - ***ترحب*** بالتقدم المحرز في إطار مبادرة الأمين العام المتعلقة بنظم الإنذار المبكر للجميع، وتدعو المبادرة إلى توسيع نطاق تغطيتها ليشمل جميع أقل البلدان نمواً، فهذه البلدان لديها احتياجات ملحة وتمثل أكثر البلدان تخلفا عن الركب؛

27 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ككل ومنظمات المجتمع المدني والشركاء في التنمية من القطاعين العام والخاص إلى النظر في التوصيات الواردة في التقرير A/79/288، الهادفة إلى تسريع العمل على معالجة الثغرات وإنجاز نظم إنذار مبكر بالمخاطر المتعدّدة في أقل البلدان نموا تكون متمحورة حول الإنسان وخاضعة لقيادة البلدان وشاملة لجميع الخطوات اللازمة؛

28 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثمانين، في إطار الالتزامات القائمة بتقديم تقارير، تقريراً تقنياً شاملاً، ضمن حدود الموارد المتاحة، عن حالة نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة في أقل البلدان نمواً بهدف تقييم التقدم المحرز؛

29 - ***ترحب*** باتخاذ القرار 322/78 المؤرخ 13 آب/أغسطس 2024 بشأن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، وتدعو إلى ضمان أن تُبحث إمكانية إشراك أقل البلدان نمواً في تشكيل فريق الخبراء الاستشاري المستقل، حسب الاقتضاء، وتسلّم بإمكانية إدخال المزيد من التحسينات على المؤشر، بسبل منها النظر في إدراج أرقام قياسية إضافية في صيغ المؤشر المستقبلية، فضلا عن إمكانية تجويد أرقام قياسية معينة أو حذفها، وذلك من أجل الإحاطة الفعالة بأوجه الضعف في جميع البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً؛

30 - ***تهيب*** بالبلدان النامية أن تقدم، انطلاقا من روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل الدوحة على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي اللذين يشكلان تكملة للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وليس بديلا عنه؛

31 - ***تشدد*** على أهمية تعزيز بيئة مؤاتية للأعمال تفضي إلى النمو والتنمية، وانعدام الفساد، وإيجاد إطار تنظيمي شفاف وقائم على القواعد، وتبسيط أنظمة الأعمال وعملياتها، والحد من الإجراءات الشكلية الإدارية وتبسيطها، وإنشاء آليات وطنية فعالة لدعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتحسين سلاسل الإمداد، وتيسير النفاذ إلى الأسواق، وتعزيز التعاون وبناء القدرات على تنفيذ سياسات المنافسة الفعالة، واعتماد أطر تنظيمية مفتوحة وشفافة وواضحة للأعمال والاستثمار، مع توفير الحماية لحقوق الملكية وحقوق الأراضي، حسب الاقتضاء، ووفقا للظروف الوطنية وبما يتفق مع الأطر القانونية الدولية؛

32 - ***تحث*** أقل البلدان نموا وشركاءها في التنمية على الاستفادة من المبادرات والبرامج القائمة مثل القرارات الوزارية ذات الصلة الصادرة عن منظمة التجارة العالمية بشأن وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون فرض رسوم جمركية على استيرادها أو حصص محددة عليها وبشأن قواعد المنشأ التفضيلية لأقل البلدان نموا، وكذلك بشأن مبادرة المعونة من أجل التجارة، وتكرر تأكيد التزامها بزيادة دعم المعونة من أجل التجارة، لا سيما لأقل البلدان نموا، مع السعي الدؤوب إلى تخصيص نسبة متزايدة من المعونة من أجل التجارة لأقل البلدان نموا وفقا لمبادئ فعالية التعاون الإنمائي، وترحّب بالمزيد من التعاون فيما بين البلدان النامية لتحقيق هذه الغاية، وتشجّع أقل البلدان نموا على إدماج منظور التجارة في صلب خططها الإنمائية الوطنية؛

33 - ***تسلّم*** بأن أقل البلدان نموا تواجه أوجه قصور كبيرة في الهياكل الأساسية، بما في ذلك في مجالات النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز الهياكل الأساسية المستدامة ذات النوعية الجيدة التي يمكن الاعتماد عليها والقادرة على الصمود في مواجهة الأزمات وإلى تعزيز الربط بين الهياكل الأساسية من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة وتوفير تمويل مضمون، بما يفضي إلى تحقيق أقصى قدر من التآزر في تخطيط الهياكل الأساسية وتطويرها؛

34 - ***ترحب*** بعقد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في 18 و 19 أيار/مايو 2023، لتقييم التقدم المحرز في إدماج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات والبرامج والاستثمارات على جميع المستويات، وتحديد الممارسات الجيدة والثغرات والتحديات، وتسريع المسار نحو تحقيق الهدف المنشود من إطار سنداي وغاياته العالمية السبع بحلول عام 2030، وتؤكد التزامها بزيادة الجهود من أجل التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لإطار سنداي، بما في ذلك المبادئ التوجيهية وأولويات العمل الأربع الواردة فيه؛

35 - ***تؤكد من جديد*** أن أقل البلدان نموا معرضة بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ والتدهور البيئي والكوارث الأخرى وتتأثر بها أكثر من غيرها، وتسلم بالأهمية البالغة لبناء القدرة على الصمود في أقل البلدان نموا من خلال زيادة بناء القدرات والتمويل من أجل التكيف مع تغير المناخ؛

36 - ***تشير*** إلى إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وتؤكد من جديد أن البلدان النامية المعرضة للكوارث تحتاج إلى اهتمام خاص بالنظر إلى شدة ضعفها وتعرضها للآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ، وتسلم بأن وضع وتنفيذ خطط وسياسات وبرامج واستثمارات تُراعى فيها المخاطر أمر أساسي للتنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتسلّم أيضا بأن جائحة

كوفيد-19 قد فاقمت من الضعف إزاء طائفة أكبر من المخاطر المتنامية، وتشير بقلق بالغ إلى التحذيرات الصريحة الواردة في التقرير الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وتشير إلى أن إطار سِنداي يتضمن إرشادات ذات صلة بالتعافي المستدام من كوفيد-19، وأيضا بتحديد ومعالجة الدوافع الكامنة وراء مخاطر الكوارث بطريقة منهجية، وتسلّم كذلك بالجوانب الصحية لإطار سِنداي وتشدد على الحاجة إلى توافر نظم صحية قادرة على الصمود؛

37 - ***تسلّم*** بالحاجة إلى التعامل مع انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحادين في أقل البلدان نموا، وتهيب بالدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين إلى الحفاظ على عمل سلاسل الإمداد الغذائي والزراعي؛ وتهيب بالمؤسسات المالية الدولية إلى إيجاد حلول عاجلة وميسورة التكلفة في الوقت المناسب لدعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون، في التصدي لأزمة الأمن الغذائي وتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، عن طريق القيام، على سبيل المثال لا الحصر، بتيسير الحصول على تخفيف عبء الديون، والتمويل الميسّر، حسب الاقتضاء، وتتطلع إلى مؤتمر القمة للتغذية من أجل النمو الذي من المقرر عقده بدعوة من حكومة فرنسا في عام 2025؛

38 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام عن انعدام الأمن الغذائي في أقل البلدان نموا: طرائق عمل آلية تخزين الأغذية في أقل البلدان نموا واختصاصاتها وإدارتها وهياكل دعمها، وبما ورد فيه من توصيات تحدد طرائق عمل آلية تخزين الأغذية واختصاصاتها وإدارتها وهياكل دعمها فيما يتصل بأقل البلدان نمواً، وتدعو إلى التشاور مع كيانات الأمم المتحدة المعنية، بما في ذلك الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة بشأن إعداد دراسة الجدوى المتعلقة بخيارات تفعيل آلية تخزين الأغذية؛

39 - ***تسلّم*** بأن هناك حاجة إلى بذل جهود خاصة لضمان تمتع جميع الشباب، بمن فيهم الفتيات، بإمكانية الاستفادة على قدم المساواة من فرص التعلم مدى الحياة وتكافؤ فرصهم في الحصول على تعليم شامل للجميع وجيد النوعية في جميع المراحل، التي تشمل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي والثانوي والجامعي، فضلا عن التدريب التقني والمهني، وتلاحظ مع القلق في هذا الصدد عدم إحراز تقدم في سد الفجوات بين الجنسين في إمكانية الالتحاق بالتعليم الثانوي ومواصلته وإتمامه، ولا سيما بالنسبة إلى الفتيات، وتسلّم بالحاجة إلى مواصلة توفير معاهد التعليم العالي لتخصيص أماكن ومنح دراسية للطلاب والمتدربين من أقل البلدان نموا، ولا سيما في ميادين العلوم والتكنولوجيا وإدارة الأعمال والاقتصاد، والتشجيع على ذلك، حسب الاقتضاء، وتعزيز الدعم المقدم للمؤسسات فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وتسلم أيضا بأن أقل البلدان نموا ستستفيد استفادة جمة من تحقيق التنمية المستدامة ومن تسخير كامل مهارات ومواهب سكانها، بمن فيهم النساء والفتيات؛

40 - ***تتطلع*** إلى الانتهاء مبكرا من دراسات الجدوى، على النحو المنصوص عليه في برنامج عمل الدوحة، لاستكشاف إمكانية إنشاء جامعة افتراضية أو منصات مكافئة أخرى لدعم تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات عبر الإنترنت في مستوى الدراسة الجامعية والدراسات الجامعية العليا في أقل البلدان نموا والبلدان التي رفعت أسماؤها حديثا من أجل تحقيق أهداف من قبيل توفير الدعم السياساتي لتعزيز التعليم عن بعد والتعلم المفتوح في الدراسة الجامعية والدراسات الجامعية العليا في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وكفالة تحقيق التوازن بين الجنسين على جميع المستويات مع

ضمان اتخاذ تدابير خاصة لوصول أفقر الناس والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، وإنشاء شبكة افتراضية من المؤسسات التعليمية داخل أقل البلدان نموا وخارجها، والمساعدة في تصميم المقررات الدراسية ووضع المناهج الدراسية، وتوسيع نطاق النظام التعليمي وتحقيق استدامته، مع مراعاة جميع المبادرات القائمة مسبقا التي وضعتها الجهات الشريكة المعنية بطريقة شاملة، وتتطلع في هذا الصدد إلى تقرير الأمين العام الذي يعرض مسائل من قبيل تحديد المبادرات القائمة، والطرائق الجديدة الممكنة، والاحتياجات من الموارد، وعملية الاعتماد ومصادر التمويل المستدام والذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين لتنظر فيه؛

41 - ***تسلّم*** بالحاجة إلى دعم أقل البلدان نموا لبناء القدرات وإيجاد إطار لتوسيع نطاق تطوير التكنولوجيات الناشئة ونشرها واستخدامها المستدام من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تعزيز الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والمهارات الرقمية، في إطار الجهود الرامية إلى سد الفجوات الرقمية والمعرفية، كشرط مسبق للمشاركة الشاملة للجميع في الاقتصاد الرقمي، وتقديم الدعم المالي والتقني اللازم لأقل البلدان نموا لإنشاء وتعزيز معاهد العلوم الوطنية والإقليمية لزيادة قدرتها على البحث والتطوير في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيز تكييف وتطبيق التكنولوجيات الحديثة للاستخدامات المحلية؛

42 - ***تدعم*** مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا باعتباره جهة الاتصال لهذه البلدان لتعزيز قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل بناء قدرات إنتاجية مستدامة وتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي، وتدعم أيضا مصرف التكنولوجيا في تعزيز قدرات أقل البلدان نموا في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التحول الهيكلي وتطوير القدرات الإنتاجية، وتدعو الدول الأعضاء، وكذلك المنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص، إلى توفير الموارد المالية والعينية الطوعية إلى مصرف التكنولوجيا لتعزيز قدرته وفعاليته ولكي يتمكن من الوفاء بولايته، وتقرر تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية للنهوض بالبحث والتطوير في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وبناء اقتصادات رقمية شاملة للجميع وسد الفجوات الرقمية، بسبل منها تيسير نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة؛ وتشجع أقل البلدان نموا على التفاعل مع الشركاء في التنمية من خلال مصرف التكنولوجيا، بما في ذلك باستخدام تقييمات الاحتياجات التكنولوجية؛ وتقرر أيضا أن تدرج الموضوع المعنون "تقرير عن أعمال مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا" في البند الفرعي المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا" خلال دورتها الثمانين، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا لتنظر فيه؛

43 - ***تؤكد من جديد*** الالتزام بتنفيذ القرار الوارد في خطة عمل أديس أبابا باعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا، وتكرر التأكيد على قرار[21] تقديم دعم مالي وتقني لإعداد المشاريع والتفاوض على العقود، وتقديم دعم استشاري في تسوية المنازعات المتصلة بالاستثمار، وإتاحة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمرافق الاستثمار، مع تحسين البيئات المؤاتية، وتوفير تأمين ضد المخاطر وتقديم الضمانات عن طريق جهات منها على سبيل المثال الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار، وتؤكد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر رئيسي للتنمية الاقتصادية والتمويل الخارجي، مع قيامه بدور تكميلي وتحفيزي إزاء تعبئة الموارد المحلية وتمويل الاستثمار والتنمية، وتلاحظ مع القلق أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً ما زالت تمثل أقل من 2,5 في المائة من تدفقات الاستثمار

(21) القرار 313/69، المرفق، الفقرة 46.

الأجنبي المباشر على مستوى العالم، وذلك على الرغم من أن أقل البلدان نموا تضم نحو 15 في المائة من سكان العالم، وتحيط علما بتقرير الأمين العام عن إنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا، وتحثّ على إحراز مزيد من التقدم في إنشاء هذا المركز، على النحو المطلوب في الفقرة 261 من برنامج عمل الدوحة، وتتطلع إلى تقديم الأمين العام تقريره عن المركز الدولي لدعم الاستثمار لكي تنظر فيه في دورتها الثمانين؛

44 - ***تسلّم*** بأن زيادة المشاركة ودعم تمكين النساء والشباب والمجتمع المدني وتعزيز العمل الجماعي أمور ستساهم في استئصال شأفة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتؤكد من جديد كذلك أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والإعمال الكامل لحقوق الإنسان للناس كافة أمور أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف وتحقيق التنمية المستدامة، وتكرر تأكيد الحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما يشمل إدماج إجراءات واستثمارات محددة الهدف لدى صياغة وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية في أقل البلدان نموا؛

45 - ***تهنئ*** البلدان التي استوفت شروط الرفع من فئة أقل البلدان نموا، وتلاحظ مع التقدير أن خمسة بلدان رُفِعَت أسماؤها من القائمة منذ عام 2011، وأن بلدا واحدا سيُرفع اسمه في كانون الأول/ديسمبر 2024، وأن أربعة بلدان أخرى حُدِّدت لترفع أسماؤها بحلول عام 2027، وأن عشرة بلدان أخرى استوفت معايير الرفع من القائمة مرة واحدة على الأقل، وتدعو هذه البلدان إلى بدء الأعمال التحضيرية لرفع اسمها من القائمة من خلال صياغة استراتيجية انتقال سلسة، وتطلب إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، بقيادة مكتب الممثلة السامية، أن تقدّم على نحو منسق ما يلزم من دعم في هذا الصدد من خلال التشغيل الكامل لمرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا، مع دعوة الدول الأعضاء إلى دعم هذه المبادرة بالتبرعات؛

46 - ***تكرر الإعراب عن اقتناعها*** بأنه لا ينبغي لأي بلد يُرفع اسمه من فئة أقل البلدان نمواً أن يعاني من اختلال تقدُّمه الإنمائي أو من عكس مساره، وترحب بأن عملية رفع الاسم من القائمة من قِبل الأمم المتحدة تساعد على كفالة ألا تنخفض بصورة مفاجئة التدابير والإعفاءات في إطار المعاملة الخاصة والتفاضلية لأي بلد من البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من القائمة، وتدعو الشركاء في التنمية والتجارة إلى النظر في أن يقدموا للبلد الذي يرفع اسمه من القائمة الأفضليات التجارية التي كانت متاحة له في السابق نتيجة لمركزه كبلد من أقل البلدان نموا أو أن يخفضوا هذه الأفضليات تدريجيا لتجنب التخفيض الفجائي، وتلاحظ أن مجموعة أقل البلدان نموا قدمت مقترحات مختلفة في منظمة التجارة العالمية تتعلق بجملة مسائل منها التحديات المتصلة بالتجارة وتلك المتصلة بالانتقال السلس للبلدان التي هي في طور رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا، وتسعى إلى مواصلة دراسة هذه المسائل، وتدعو الشركاء في التنمية إلى أن يظلوا يقدمون، حسب الاقتضاء، الدعم التمويلي والتكنولوجي الخاص المتصل بتغير المناخ إلى البلدان التي رفعت أسماؤها من القائمة من أجل دعم اتخاذها إجراءات في اتجاه تحقيق أهداف اتفاق باريس، وذلك لفترة تتسق مع مواطن ضعف هذه البلدان واحتياجاتها المتعلقة بالتنمية المستدامة وغير ذلك من الظروف والتحديات الناشئة على الصعيد الوطني؛

47 - ***تؤكد*** أهمية إدماج دعم البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رفعت أسماؤها منها بالفعل في برامج العمل ذات الصلة لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

في ضوء تزايد عدد البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من القائمة وحاجتها إلى دعم مستمر من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

48 - ***تسلّم*** بأن الفترة التحضيرية السابقة للرفع من القائمة هي فترة حاسمة بالنسبة للبلدان التي هي في طور رفع أسمائها حيث يجري خلالها إعداد استراتيجياتها الوطنية للانتقال السلس، وتدعو الشركاء في التنمية في التنمية، الثنائي منهم والإقليمي والمتعدد الأطراف، إلى تقديم الدعم لعمليات وضع استراتيجيات البلدان للانتقال السلس وإعدادها وتنفيذها، بما في ذلك عن طريق تمديد فترات الاستفادة من تدابير الدعم الدولي الخاصة بأقل البلدان نمواً وتقديم الحوافز المناسبة وفقا لبرنامج عمل الدوحة؛

49 - ***تجدد الالتزام*** باتخاذ إجراءات لتعزيز جهود نظم البيانات الدولية والوطنية والمحلية المبذولة من أجل جمع بيانات عالية الجودة وذات صلة ومصنفة وموثوقة في الوقت المناسب عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتكثيف الجهود لتعزيز البيانات والقدرات الإحصائية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا؛

50 - ***تسلّم*** بضرورة زيادة تنسيق وتوحيد الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نموا المضطلع بها داخل الأمانة العامة من أجل كفالة رصد ومتابعة تنفيذ برنامج عمل الدوحة على نحو فعال، بقيادة مكتب الممثلة السامية، وتقديم دعم منسق تنسيقا جيدا لتحقيق جملة أهداف من بينها هدف تمكين 15 بلدا إضافيا من أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الرفع من تلك الفئة بحلول عام 2031؛

51 - ***تسلّم أيضا*** بأن مسؤوليات مكتب الممثلة السامية قد شهدت، على مر السنين، زيادة كبيرة في نطاقها ودرجة تعقيدها، وبأنه بالإضافة إلى الولاية الأصلية للمكتب، زاد الطلب على ما يجريه من عمل في مجال البحث والتحليل، ورصد تطورات السياسات القطاعية على مستوى العمليات الحكومية الدولية، ومتابعة الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني، وزيادة تعزيز شبكة مراكز التنسيق الوطنية لأقل البلدان نموا، ووضع مبادئ توجيهية تشغيلية لما تقدمه كيانات الأمم المتحدة من دعم للبلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع، ودعم البلدان التي تُرفع من القائمة والتي رُفعت منها بالفعل؛

52 - ***توصي*** بأن تضع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مبادئ توجيهية داخلية بشأن كيفية ترجمة الأولويات المعلنة لأقل البلدان نموا إلى مخصصات ميزانياتها أو مشاريعها لتنمية القدرات، وتدعو مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية الأخرى إلى توفير برامج مصممة خصيصا لدعم أقل البلدان نموا؛ وتدعو كذلك المنظمات الدولية إلى النظر في كيفية الاسترشاد ببرنامج عمل الدوحة في جهودها؛ وتطلب أيضا إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مواصلة توسيع نطاق استخدام فئة أقل البلدان نموا في البرمجة والميزنة؛

53 - ***تدعو*** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى أن تساهم في الوقت المناسب في الصندوق الاستئماني لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثلة السامية دعما لتنفيذ برنامج عمل الدوحة ومتابعته ورصده ولمشاركة ممثلي أقل البلدان نموا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي المنتديات الأخرى، وتعرب في هذا الصدد عن تقديرها للبلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستئماني؛

54 - ***تعرب عن عميق امتنانها*** لدولة قطر، حكومة وشعبا، لاستضافتها الجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا وتقديمها كل ما لزِم من دعم للمؤتمر وعمليات متابعته؛

55 - ***تعرب عن تقديرها*** لجميع الشركاء في التنمية على ما يقدمونه من دعم إلى أقل البلدان نمواً وعلى استمرار التزامهم بدعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، بما في ذلك نواتجه المستهدفة؛

56 - ***تشير*** إلى الفقرة 309 من برنامج عمل الدوحة، التي دُعيت فيها الجمعية العامة إلى النظر في إجراء استعراض شامل رفيع المستوى لمنتصف مدة تنفيذ برنامج العمل في عام 2026، وترحب بالعرض السخي الذي قدمته حكومة قطر لاستضافة استعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى، وتقرر أن تحدد بالتفصيل طرائق إجراء استعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى في دورتها الثمانين؛

57 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقوم، بمساعدة المؤسسات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها إدارة التواصل العالمي التابعة للأمانة العامة، وبالتعاون مع مكتب الممثلة السامية، باتخاذ التدابير اللازمة لتكثيف جهودها الإعلامية ومبادراتها المناسبة الأخرى لإذكاء الوعي العام بنتائج المؤتمر، بطرق منها إبراز برنامج عمله وأهدافه ومنجزاته المستهدفة الرئيسية وأهميته؛

58 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وبرنامج عمل الدوحة، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثمانين البند الفرعي المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا" في إطار البند المعنون "مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة"؛

59 - ***تطلب أيضا*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثمانين تقريرا مرحليا، في حدود الموارد المتاحة، عن تنفيذ تدابير الانتقال السلس وفعاليتها وما تقدمه من قيمة مضافة، يتناول كلا من البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا والبلدان التي رُفع اسمها منها حديثا، ويشمل تدابير الدعم الجديدة والمخصصة المراد بها مساعدة البلدان التي رُفع اسمها من هذه الفئة في المضي قدماً على مسار التنمية والمبادراتِ التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة لدعم البلدان خلال عملية رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا، وذلك في إطار البند الفرعي المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا" من البند المعنون "مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة".